

أحكام الغرر في عقود التبرعات: دراسة فقهية مقارنة

Legal Rulings on Uncertainty in Contracts of Donations: A Comparative Study of Islamic Jurisprudence

ABDEL WADOUD MUSTOFA MOURSI AL-SAUDI

ملخص

تتمثل مشكلة البحث في وقوع الغرر في سائر عقود المعاملات عامة، وفي عقود التبرعات خاصة؛ مما يسبب مشكلة كبيرة بين المتعاقدين وخصوصاً قد تصل إلى ساحة القضاء؛ للفصل بين المتخاصمين بسبب الغرر الواقع على أحد المتعاقدين. ويهدف هذا البحث إلى بيان أحكام الغرر في عقود التبرعات في الفقه الإسلامي؛ كي تكون طريقاً يسلكه المتعاقدان حتى لا يقع أحدهما في الغرر الذي يلحق بالضرر على أحد المتعاقدين. وسلك الباحث في دراسته المنهج الاسقراطي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، وذلك باستقراء أقوال الفقهاء في المسألة موضوع البحث، ثم المقارنة بين تلك الآراء ومناقشتها والترجيح بينها لاختيار الرأي الراجح. وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج، من أهمها: الغرر محرم في الشريعة لاشتماله على جملة من المفاصد الشرعية. المقصود بالغرر هو ما اشتمل على نوع من المخاطرة، ولا يدري الإنسان أيحصل له ما يريد أم لا. الغرر يجوز للحاجة إذا كان تركه يفضي إلى مفسدة ومشقة أشد. الغرر إذا كان يسيراً لم يضر. عقود التبرعات تختلف في طبيعتها عن حقوق المعاوضات، فالمعاوضة تقوم على أساس المنفعة المتبادلة، أما التبرعات فهي إحسان وتفضل من المتبرع. الغرر غير مؤثر في عقود التبرعات؛ لأنها تبرع وإحسان، والغرر فيها لا يفضي إلى المشاحة والمخاصمة. الجهالة في الهبة لا تضر، فلو وهب شخص لآخر مالا من غير تعيين جاز ذلك. الإبراء مع الجهل بقدر الدين يصح، لما في ذلك من إبراء للذمم وإسقاط للديون. الوصية تصح مع الجهالة؛ فلو أوصى شخص لآخر بجزء من ماله صح ذلك، ولو لم يحدد القدر والنوع.

ABSTRACT

The statement of problem in this paper is about the occurrence of uncertainty in contracts in general and contracts of donations in specific. When this case occurs, it can cause a big problem among contractors and sometimes it leads to the court for decision. The objective of this paper is to demonstrate legal rulings on uncertainty in contracts of donations in Islamic jurisprudence. It is in order to avoid any uncertainty in future that can cause damage among contractors. The paper is prepared based on a few methods, viz. deductive, analysis and comparative methods. The views of Muslims scholars are filtered and then put them in comparative study in order to get a real answer to the matter in question before weighting them to choose the most correct opinion. In conclusion, it could be said that the uncertainty is forbidden in Islamic law. It is a kind of bad conduct in any transaction. Its nature mostly based on speculation and risk, one actually does not know whether he can get what he need or not. Uncertainty situation may be permissible in the case of necessity when left a specific action or conduct, it can lead to evil and cause the worst. Small uncertainty will not give any meaning. Contracts of donations vary in nature compared to contracts of commutative. Contracts of commutative are practiced based on the basis of mutual benefit, but contract of donation is a kind of charity and gift from one to another without any do ut des. Uncertainty is ineffective in contracts of donations because they run under donation and charity. The uncertainty will not cause a quarrel. The element of ignorance in donation does not harm the contract. It is permissible a person generally give something to another. That is why the discharge of a debt in general is permissible. Likewise, in the case of will, where one person can bequeath his property to another without specifically in portion and kind.

مقدمة

حقوقهم وأموالهم، فلا يظلمون ولا يُظلمون، وقد وردت في الكتاب والسنة نصوص كثيرة، تتضمن جملاً من الضوابط والأصول الجامعة المنظمة لأموال الناس في معاملاتهم، والحفاظة لحقوقهم، ومن هذه القواعد: منع الغرر، والغرر الممنوع في الشرع له صور وتطبيقات كثيرة تتنوع في حقيقتها وفي الحكم عليها، وقد وقع الخلاف بين الفقهاء - قديماً وحديثاً - في حكم كثير من هذه الصور، ومن الصور المختلف فيها: الغرر في عقود التبرعات، فعقود التبرعات لها طبيعة تختلف عن عقود المعاوضات، فالمعاوضات تقوم على المنفعة المتبادلة، وهي مباحة الأصل، أما التبرعات - كالهبة والصدقة والإبراء - فإراد

أحمد الله تعالى أبلغ الحمد وأكملها، وأزكاه وأشمله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحَمَّدًا عبده ورسوله، وحببيه وخليله، المصطفى بتعميم دعوته ورسالته، صلوات الله وسلامه عليه، وعلى إخوانه من النبيين، وآل كل، وسائر الصالحين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:
فإن الله تعالى بعث محمداً - صلى الله عليه وسلم - لنشر الحق وإقامة العدل، ووضع القواعد والأحكام الشرعية التي تحفظ للناس

ومفردات غريب القرآن، للراغب الأصفهاني: ص/341، والمحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده: 168/1، وتاج العروس، للزبيدي: (394/8).

جاء في معجم مقاييس اللغة (معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ص:654): "العين والقاف والدال أصل واحد يدل على شد وشدة وثوق".

تعريف العقد اصطلاحاً: ارتباط الإيجاب بالقبول على وجه مشروع يظهر أثره في المحل (التعريفات، للجرجاني: ص196، والمنثور في القواعد، للزركشي: 2:397، وحاشية ابن عابدين، 3:3، ودرر الحكام شرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر آباد، 105/1).

تعريف التبرع لغةً: برع في اللغة تدل على التبريز والفضل وبرع فهو بارع، تمّ في كل فضيلة وجمال وفاق أصحابه في العلم وغيره، وفعلت كذا متبرعا، أي متطوعا (العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، 135/2، ومعجم مقاييس اللغة، لابن فارس: ص105، والصحاح، للجوهري: 3:1184، ولسان العرب، لابن منظور: 260/1).

تعريف عقد التبرع اصطلاحاً: لم أجد ذكراً لتعريف عقد التبرع بمعناه المركب عند المتقدمين، وإنما كانوا يعرفون صور هذا العقد وأنواعه: كالهديّة، والوصية.. ونحو ذلك، وقد ذكر بعض المعاصرين معناه بقوله: هو عقد يقوم على أساس المنحة أو المعونة من أحد الطرفين للأخر (المدخل الفقهي العام، للزرقاء: 579/1).

المبحث الثاني: أدلة تحريم الغرر

وردت نصوص شرعية كثيرة تدل على تحريم الغرر في الشرعية الإسلامية، وهذه النصوص منها ما جاء على وجه الإجمال والعموم، ومنها ما خص أنواعاً من المبيعات التي كانت معروفة في ذلك الزمان وهي مشتتة على شيء من الغرر، إما: من جهة الجهل بالمحل، أو بالأجل، أو بالقيمة، أو عدم القدرة على التسليم، ومنها ما اشتمل على أنواع من أسباب الغرر، وهذه المبيعات المحرمة المنصوص عليها دالة على غيرها مما لم يرد في النصوص، أو مما أحدثه الناس من صور العقود والمبيعات، وسأذكر هنا بعضاً من أهم النصوص الدالة على المنع من الغرر:

- فمنها الآيات التي فيها النهي عن أكل المال بالباطل، كقوله تعالى: "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ" (سورة البقرة، جزء من الآية رقم: 188)، وقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ" (سورة النساء، جزء من الآية رقم: 29)، وقوله تعالى: "وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ" (سورة النساء، جزء من الآية رقم: 161)، والغرر من الباطل المنهي عنه، قال ابن العربي عند قوله تعالى: "بِالْبَاطِلِ" : "يعني بما لا يحل شرعاً ولا يفيد مقصوداً لأن الشرع نهى عنه ومنع منه وحرم تعاطيه كالربا والغرر ونحوهما" (أحكام القرآن: 138/1)، وقال القرطبي عند قوله تعالى: "بِالْبَاطِلِ" : "أي بغير حق ووجوه ذلك تكثر.. ومن أكل المال بالباطل بيع العريان.. لأنه من باب بيع القمار والغرر والمخاطرة" (تفسير القرطبي: 150/5).

بها الإحسان والإرفاق، وهي مستحبة ومندوب إليها في الشرع، فهل اختلاف حقيقة العقدين مؤثر في حكم الغرر فيهما، وهل الغرر جائز في عقود التبرعات لما لها من آثار اجتماعية وإنسانية سامية ونبيلة، ونظراً لأهمية هذا الموضوع، ومساسه بواقع وحياة الناس، ولما ينضم منه من مسائل فقهية دقيقة، وقواعد جامعة، وددت أن أكتب بحثاً فقهياً مقارناً تحت عنوان: { أحكام الغرر في عقود التبرعات "دراسة فقهية مقارنة" }، وقد كتبت هذا البحث في أربعة مباحث وخاتمة، بيانها كالآتي:

المبحث الأول: تحديد المصطلحات "الغرر والعقد".

المبحث الثاني: أدلة تحريم الغرر.

المبحث الثالث: ضوابط الغرر المؤثر في العقد.

المبحث الرابع: أثر الغرر في عقود التبرعات.

الخاتمة: وتحتوي نتائج البحث.

وأخيراً: فقد حاولت من خلال هذا البحث الإسهام في معالجة هذا الموضوع، معالجة شرعية مفيدة للمعاملات الإسلامية المعاصرة، فما كان من صواب فَمِنْ اللَّهِ - عزَّ وجلَّ -، وما كان من زلل فَمِنْ نَفْسِي، واستغفر الله. ولا عَزْوُ؛ فَإِنَّ الْعِصْمَةَ وَالْكَمَالَ لِمَنْ تَقَرَّدَ بِالْجَلَالِ، وهو حسبي وعليه الاتكال. وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

المبحث الأول: تحديد المصطلحات "الغرر والعقد"

تعريف الغرر في اللغة والاصطلاح:

تعريف الغرر لغةً: الخطر والنقصان والتعريض للهلكة والغفلة عن عاقبة الأمر، وعَزَّرَ بنفسه وماله تَغَرُّباً وَتَغَرُّباً عَرَضَهُمَا لِلْهَلَاكَةِ من غير أن يَعْرِفَ (معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ص:770، ومفردات غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص:359، ولسان العرب، لابن منظور، 5:3233، وتاج العروس، للزبيدي، 13:233).

تعريف الغرر اصطلاحاً: تعددت عبارات الفقهاء في تعريف الغرر، ومن هذه التعريفات:

الغرر هو: ما لا يقدر على تسليمه، سواء أكان موجوداً أم معدوماً (إعلام الموقعين، لابن القيم، 2:7). وقيل هو: مجهول العاقبة الذي لا يُدْرَى أَيْحْصَلُ أم لا (الفروق، للقرافي، 3:265، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية، 29:22، وتبيين الحقائق، للزيلعي، 4:46). وقيل هو: ما شك في حصول أحد عوضيه أو مقصود منه غالباً (التاج والإكليل، للمواق، 4:362، وحاشية العدوي، 2:215، ومنح الجليل، 5:29). وقيل هو: ما لا يعلم حصوله أو لا يقدر على تسليمه أو لا يعرف حقيقته ومقداره (زاد المعاد، لابن القيم: 5/818). وهذا التعريف أشمل وأكمل، فيشمل ما تردد في حصوله وما جهل مقداره، كما أنه يعم الصور والمسائل الذي يذكرها الفقهاء حين الكلام على مسائل الغرر.

تعريف عقود التبرعات في اللغة والاصطلاح:

تعريف العقد لغةً: الشدُّ والتوثيق والجمع بين أطراف الشيء ويستعمل ذلك في الأجسام الصلبة كعقد الحبل وعقد البناء ثم يستعار ذلك للمعاني نحو عقد البيع والعهد وغيرهما فيقال عاقده وعقدته وتعاقداً وعقدت يمينه (الصحاح، للجوهري: 2:510،

الثاني : ألا يترتب على منع الغرر حرج ومشقة وضرر أشد من إمضاء العقد مع وجوده ، قال ابن تيمية (القواعد النورانية : ص/118) : ”ومفسدة الغرر أقل من الربا فلذلك رخص فيما تدعو إليه الحاجة منه فإن تحريمه أشد ضرراً من ضرر كونه غرراً ، مثل : بيع العقار جملة و إن لم يعلم دواخل الحيطان و الأساس “ . وقال في موضع آخر (مجموع الفتاوى : 29 / 48) : ” وإذا كانت مفسدة بيع الغرر هي كونه مظنة العداوة والبغضاء وأكل الأموال بالباطل فمعلوم أن هذه المفسدة إذا عارضتها المصلحة الراجحة قدمت عليها ، كما أن السباق بالخيل والسهم والإبل لما كان فيه مصلحة شرعية جاز بالوعوض وإن لم يجز غيره بعوض ، وكما أن الله الذي يلهو به الرجل إذا لم يكن فيه منفعة فهو باطل ، وإن كان فيه منفعة وهو ما ذكره النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله : ” كل لهو يلهو به الرجل فهو باطل إلا رميه بقوسه وتأديبه فرسه وملاعبته امرأته فإنهن من الحق “ (أخرجه الطبراني في الأوسط : 268/5 ، والحاكم في المستدرک 104/2 ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه) ، صار هذا اللهو حقاً ، ومعلوم أن الضرر على الناس بتحريم هذه المعاملات أشد عليهم مما قد يخوف فيها من تباعض وأكل مال بالباطل “ .

الثالث : أن يكون الغرر كثيراً ، فإن كان يسيراً لم يؤثر ، قال القرافي (الفروق : 433/3) : ” الغرر ثلاثة أقسام ، الأول : كثير ممتنع إجمالاً كالطير في الهواء ومن ذلك جميع البيوع التي نهي عنها صلى الله عليه وسلم .. وهي محرمة لكثير الغرر الحاصل من جهات الجهالة المذكورة . والقسم الثاني : قليل جائز إجمالاً كأساس الدار وقطن الجبة . والقسم الثالث : متوسط اختلف فيه هو يلحق بالأول أو الثاني “ .

وقال ابن رشد (بداية المجتهد : 155/2) : ” الفقهاء متفقون على أن الغرر الكثير في المبيعات لا يجوز ، وأن القليل يجوز ، ويختلفون في أشياء من أنواع الغرر ، فبعضهم يلحقها بالغرر الكثير وبعضهم يلحقها بالغرر القليل المباح لتردها بين القليل والكثير “ .

وقال النووي (المجموع شرح المذهب : 258/9) : ” نقل العلماء الإجماع في أشياء غررها حقير (منها) أن الأمة أجمعت على صحة بيع الجبة المحشوة وإن لم ير حشوها ولو باع حشوها منفرداً لم يصح ، وأجمعوا على جواز إجازة الدار وغيرها شهراً مع انه قد يكون ثلاثين يوماً وقد يكون تسعة وعشرين ، وأجمعوا على جواز دخول الحمام بأجرة وعلى جواز الشرب من ماء السقاء بعوض مع اختلاف أحوال الناس في استعمال الماء أو مكثهم في الحمام “ .

ومن أمثلة الغرر اليسير ما يسمى الآن بـ ” البوفيه المفتوح “ ، فهو جائز ؛ لأن الغرر فيه يسير ، وما يأكله الناس في العادة معلوم على وجه التقريب ، والاختلاف اليسير لا يضر . وقد ذكر أبو الوليد الباجي ضابطاً للغرر اليسير والكثير ، فقال (المنتقى شرح الموطأ : 41/5) : ” ومعنى بيع الغرر - والله أعلم - ما كثر فيه الغرر ، وغلب عليه حتى صار البيوع يوصف ببيع الغرر “ .

الرابع : أن يكون الغرر في عقود المعاوضات ، لا في عقود التبرعات ، وسيأتي الكلام على هذا الضابط في المبحث التالي إن شاء الله تعالى .

ومن النصوص الواردة في السنة النبوية الدالة على منع الغرر ما يلي :

- حديث أبي هريرة قال : { نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرْرِ } (أخرجه مسلم في كتاب البيوع ، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر ، 3/5) .
- حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - : { أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ ، وَكَانَ بَيْعًا يَتَّبِعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ الرَّجُلُ يَتَّاعُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تَنْتَجِ النَّاقَةُ ثُمَّ تَنْتَجِ الَّتِي فِي بَطْنِهَا } (أخرجه البخاري في كتاب البيوع ، باب : بيع الغرر وحبل الحبلية ، 753/2 ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب : تحريم بيع حبل الحبلية 1153/3) .
- حديث عبد الله بن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : { نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا نَهَى الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ } (أخرجه البخاري في كتاب البيوع ، باب : بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها 2/766 ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب : النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع 1165/3) .
- حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : { نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَابْتَيْتَيْنِ : نَهَى عَنْ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ ، وَالْمُلَامَسَةُ : لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ وَلَا يَقْلِبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ ، وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْعُهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ } (أخرجه البخاري في كتاب البيوع ، باب : بيع المناذبة 2/754 ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب : إبطال بيع الملامسة والمناذبة 1152/3) .

المبحث الثالث : ضوابط الغرر المؤثر في العقد

للغرر المحرم ضوابط ذكرها الفقهاء ، ومن أهم هذه الضوابط ما هو آت :

الأول : أن يكون الغرر في المعقود عليه أصالة ، أما إذا كان تابعاً فلا يؤثر الغرر ، ومن القواعد المقررة عند الفقهاء أنه يجوز في التابع من الغرر ما لا يجوز في المتبوع (المعني ، لابن قدامة : 68/4) ، ولذا جاز بيع الحمل في البطن تبعاً لأمه ، مع احتمال أن يكون الحمل واحداً أو أكثر ، وقد يكون سليماً وقد يكون معيباً ، وقد ورد نهيه - صلى الله عليه وسلم - عن بيع حبل الحبلية (سبق تخريجه) ، و جاز بيع اللبن في الضرع مع الحيوان ، مع عدم جواز بيعه مستقلاً عند الأكثرين (المعني ، لابن قدامة : 68/4) ، ومن ذلك أن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لا يجوز لما ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - { نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا نَهَى الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ } (سبق تخريجه) ، لكن لو باعها مع الأصل جاز لما ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : { مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تَوَبَّرَ فَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ } (أخرجه البخاري في كتاب المساقاة ، باب : الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو نخل 838/2 ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب : من باع نخلا عليها ثمر 1173/3) .

المبحث الرابع : أثر الغرر في عقود التبرعات

سأذكر في المبحث أهم المسائل التي تكلم عليها الفقهاء حول هذا الموضوع ، وهي هبة المجهول والمعدوم ، والإبراء من الدين المجهول ، والوصية بالمجهول ، وإليك - أيها القارئ الكريم - البيان .

المطلب الأول : في بيان الأدلة الشرعية في فضل التبرع والحث عليه

وأنه يحقق مقاصد شرعية عظيمة دفع المال على وجه التبرع من الأمور التي جاءت نصوص الشريعة متواترة في الحث عليه ، والترغيب فيه ، ودفع المال على هذه الصفة له فضائل كثيرة ، ومن هذه الفضائل :

- أنه سبب لتكفير السيئات ورفع الدرجات ، ويدل على هذا قوله تعالى : ” وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا ” وللطالبيين من أنصار إن تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَبِعَمَلٍ هَيِّئِ وَإِنْ تُخَفُّوهُمَا وَتَوَدُّوهُمَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ “ (سورة البقرة ، الآيات : 271 ، 272) .

- أن دافع المال بهذه الصفة يضاعف له ما دفع يوم القيامة ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ” إِنَّ الْمُسْدِقِينَ وَالْمُصَدَّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ “ (سورة الحديد ، آية رقم : 18) .

وقوله تعالى : ” مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَنَابِلٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ “ (سورة البقرة ، آية رقم : 261) .

وقوله تعالى : ” مَنْ ذَا الَّذِي يَرْضَى اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعَفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ “ (سورة البقرة ، آية رقم : 245) . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ” مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً فَتَرَبُّوهُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ كَمَا يَرَبُّوهُ أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ (بفتح الفاء وضم اللام وهو المهر لأنه يفلو عن أمه أي يعزل . انظر : مشارق الأنوار ، للقاضي عياض : 2 / 158) أَوْ فَصِيلُهُ “ (أخرجه البخاري في كتاب : الزكاة ، باب : الصدقة من كسب طيب 511/2 ، ومسلم في كتاب : الزكاة ، باب : الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها 702/2) .

- أنه سبب للفلاح والنجاح ، ويدل على ذلك ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يُنَزَّلَانِ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِلَّهِمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا وَيَقُولُ الْآخَرُ لِلَّهِمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلْفًا “ (أخرجه البخاري في كتاب : الزكاة ، باب : قول الله تعالى : ” فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحَسَنِ فَسَنِيَسِرُهُ لِلْيَسْرَى “ 522/2 ، ومسلم في كتاب : الزكاة ، باب : في المنفق والممسك 700/2) .

- أنه سبب لإطفاء الخطايا وتكفير السيئات ، كما في قوله تعالى : ” إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّامِينَ وَالصَّامَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا ”

وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا “ (سورة الأحزاب ، آية رقم : 35) . وقوله تعالى : ” وَسَبِّحُوا لِلَّهِ مَغْفِرَةً مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ “ (سورة آل عمران ، الآيات : 134 ، 133) .

- أنه برهان على صحة الإيمان ، ويدل على ذلك ما ورد عن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ” الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ . وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُنِ - أَوْ تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالصَّلَاةُ نُورٌ وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ وَالْقُرْآنُ حَبَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايَعُ نَفْسَهُ فَمُعْتَقُهَا أَوْ مُؤَبِّقُهَا “ (أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب : فضل الوضوء 203/1) . وقوله في الحديث : ” الصدقة برهان “ أي أنها دليل على صحة إيمان العبد ؛ لأن المنافق لا يدفعها لكونه لا يؤمن بها ، فإذا دفعها الإنسان كان ذلك دليلاً على صحة الإيمان (شرح النووي على صحيح مسلم 101/3) .

- أنه سبب لدفع الكرب وزوال المصائب ، ويدل على هذا ما ورد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال حين كسفت الشمس : ” فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا “ (أخرجه البخاري في كتاب الكسوف ، باب : النداء بالصلاة جامعة في الكسوف 354/1 ، ومسلم في كتاب الكسوف ، باب : صلاة الكسوف 618/2) . - أنه سبب للتحاب والتألف بين المسلمين ، ويدل على ذلك ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” تَهَادَوْا تَحَابُّوا “ (أخرجه البخاري في الأدب المفرد : ص/208 ، وأبو يعلى في مسنده 9/11 ، والبيهقي في سننه : 169/6 ، وتام الرازي في فوائده : 220/2 ، والحديث حسنه الألباني في الإرواء 44/6) .

المطلب الثاني : حكم هبة المجهول والمعدوم

تعريف الهبة في اللغة والاصطلاح :

الهبة لغة : مصدر وهب يهب هبة وهي العطاء بلا عوض ، وقيل : هي العطية الخالية من الأغراض (لسان العرب : 1 / 803 ، وتاج العروس : 364/3) .

واصطلاحاً : هي تملك المال في الحياة بلا عوض (المغني ، لابن قدامة : 5/379 ، والمطلع على أبواب المقنع : ص/291 ، ودرر الحكام شرح مجلة الأحكام : 343/2) .

اختلاف الفقهاء في هبة المجهول والمعدوم :

صورة المسألة : إذا قال شخص لآخر وهبتك إحدى غنمي ، أو وهبتك ما في بطن هذه الدابة ، أو وهبتك ما أكسبه من مال ، فهل تصح هذه الهبة أم لا .

اختلاف الفقهاء في هذه المسألة على أقوال :

القول الأول :

المنع ، وبه قال الحنفية (المبسوط ، للسرخسي : 74/12 ، وتبيين الحقائق ، للزبيعي : 94/5 ، وحاشية ابن عابدين : 440/8) ، والشافعية (الحاوي ، للماوردي : 273 / 5 ، وروضة الطالبين ، للنووي : 435/4 ، ونهاية المحتاج ، للرملي : 411/5) ، والمذهب عند الحنابلة فيما لا يتعذر علمه (الذي لا يتعذر علمه مثل : وهبتك شاة من غنمي ، فهنا لا تصح على الراجح في المذهب ، أما ما يتعذر

السَّبِيَّ غَيْرَهَا“ قال فَأَعْتَقَهَا النبي صلى الله عليه وسلم وَتَرَوَّجَهَا (أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب : ما يذكر في الفخذ 1/145 ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب : فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها 1043/2) .

ووجه الدلالة منه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بأخذ جارية مع الجهل بعينها .

2- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- في بعض غزواته دَنَا مِنْ بَعِيرٍ فَأَخَذَ وَبَرَةً مِنْ سَنَامِهِ ثُمَّ قَالَ ” يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ لِي مِنَ الْفَيْءِ شَيْءٌ وَلَا هَذَا “ . وَرَفَعَ أَصْبَعِيهِ ” إِلَّا الْخُمْسَ وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ فَأَدُّوا الْخِيَاطَ وَالْمَخِيطَ “ . فَقَامَ رَجُلٌ فِي يَدِهِ كَبَّةٌ مِنْ شَعْرٍ (الكب : الشيء المجتمع ، وكبة الشعر : ما جمع منه بعد الغزل . انظر : المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده : 668/6 ، وشرح النووي على مسلم : 108/14) . فَقَالَ أَخَذْتُ هَذِهِ لِأَصْلِحَ بِهَا بَرْدَعَةَ (البردعة : ما يوضع على الدابة حين الركوب عليها ، وتكون تحت الرجل . انظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار : 1/84) لِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- ” أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِئَنِّي عَبْدُ الْمُطَلِّبِ فَهُوَ لَكَ “ . فَقَالَ أَمَا إِذْ بَلَغْتَ مَا أَرَى فَلَا أَرَبَ لِي فِيهَا . وَنَبَذَهَا (أخرجه مالك في الموطأ : 457/2 ، وأحمد في مسنده : 341/11 ، وأبو داود في كتاب الجهاد ، باب في التفريق بين السبي 63/3 ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد 188/6 : ورجال أحد أسانيده ثقات) . ووجه الدلالة منه : أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أعطاه حقه وحق بني عبد المطلب ، وهو مجهول القدر .

3- حديث أم سلمة ، قَالَتْ : جَاءَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ يَخْتَصِمَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَوَارِيثَ بَيْنَهُمَا قَدْ دُرِسَتْ ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ ، وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ لَحْنٌ بِحُجَّتِهِ ، أَوْ قَدْ قَالَ : لِحْجَتِهِ ، مِنْ بَعْضٍ ، فَإِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا ، فَلَا يَأْخُذْهُ ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ يَأْتِي بِهَا إِسْطِطَامًا (الإسطام : الحديدة المفطوحة الطرف التي تحرك بها النار) فِي عِنْفِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ “ . فَبَكَى الرَّجُلَانِ ، وَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : حَقِّي لِأَخِي ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” أَمَا إِذْ قَلْتُمَا ، فَاذْهَبَا فَاقْتَسِمَا ، ثُمَّ تَوَخَّيَا الْحَقَّ ، ثُمَّ اسْتَهَمَا ، ثُمَّ لِيخْلِلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا صَاحِبَهُ “ (أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية ، باب : في قضاء القاضي إذا أخطأ 301/3 ، وأحمد في مسنده 308/44 ، وابن أبي شيبة في مصنفه : 541/4 ، والطحاوي في شرح معاني الآثار : 4/154 ، والدارقطني في سننه : 238/4 ، وأبو يعلى في مسنده : 7027 ، وابن الجارود في المنتقى : 250/1 ، والبيهقي في سننه : 66/6 ، والحاكم في المستدرک 107/4 ، وقال : ” صحيح الإسناد ولم يخرجاه “) . ووجه الدلالة منه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح إسقاط بعض الحق مع الجهل به .

4- حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ” لَوْ قَدْ جَاءَنَا مَالُ الْبَحْرَيْنِ لَقَدْ أُعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا “ وقال يَبْدِيهِ جَمِيعًا فَقَبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ فَقَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى مَنْ كَانَتْ لَهُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَةٌ أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِ فَقُمَّتْ فَقُلْتُ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” قَالَ لَوْ قَدْ جَاءَنَا مَالُ الْبَحْرَيْنِ أُعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا “ فحُثِي

علمه فتصح ، مثل : إذا اختلط زيتة بزيت صاحبه فوهبه إياه) ، وبه قال ابن حزم (المحلى ، لابن حزم : 116/9) .

واستدلوا بما يلي :

1- قوله تعالى : ” يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ “ (سورة النساء ، جزء من الآية رقم : 29) .

ووجه الدلالة من الآية : أن الله حرم فيها أكل المال بالباطل ، والهبه مع الغرر من أكل المال بالباطل . وأجيب : بأن الآية المراد أكل مال الغير بغير حق ، وبدون رضا ، أما مع قبول ورضا صاحب المال فهو من أكل المال بالحق لا بالباطل .

2- حديث عمرو بن يثربي الضمري الحجازي ، أسلم عام الفتح ، وصحب النبي -صلى الله عليه وسلم- وروى عنه ، استقضاه عثمان رضي الله عنه على البصرة . (انظر : الاستيعاب ، لابن عبد البر : 1206/3 ، وأسد الغابة ، لابن الأثير : 296/4) بِنِ يَثْرِبِيِّ قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : ” أَلَا وَلَا يَجِلُّ لَأَمْرِي مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْءٌ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ “ (أخرجه أحمد في مسنده 560/34 ، والدارقطني في سننه : 26/3 ، والبيهقي في سننه : 97/6) . وقد روي هذا الحديث عن جماعة من الصحابة ، منهم : أنس بن مالك ، وأبو سعيد الخدري ، وعمرو بن يثربي ، وعبدالله بن عباس رضي الله عنهم قال في مجمع الزوائد : 172/4 ورجال أحمد ثقات ، وصحح الحديث الألباني في إرواء الغليل : 279/5) .

ووجه الدلالة منه : أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- أخبر أن أموال الناس لا تحل إلا بطيب أنفسهم ولا يجوز أن تطيب النفس على ما لا تعرف صفاته ولا ما هو ولا ما قدره ولا ما يساوي (المحلى ، لابن حزم : 116/9) .

وأجيب : بأن الواجب هو رضا صاحب المال ، وهو موجود ، وعدم العلم بقدر الموهوب أو صفته لا يخرج عن كونه مرضيا .

3- حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ (سبق تخريجه) . ووجه الدلالة منه : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى فيه عن بيع الغرر ، لما فيه المفساد ، والغرر في أبواب التبرعات مثله في وجود المفسدة . وأجيب : بعدم التسليم بوجود المفسدة في هبة المجهول ؛ لأن الهبة لا تبنى على المعاوضة ، بل هي تبرع محض من الواهب ، والغرر فيها ليس فيه ظلم لأحد المتعاقدين .

القول الثاني : الجواز ، وبه قال المالكية (البيان والتحصيل ، لابن رشد : 423/13 ، والخيرية ، للقرافي : 243/6 ، ومواهب الجليل : 6/8) ، وهو قول في مذهب الحنابلة (الإنصاف : 132/7) ، اختاره ابن تيمية (الفتاوى الكبرى : 434/5) ، وابن القيم (إعلام الموقعين : 28/2) .

واستدلوا بما يلي :

1- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في خبر غزوة خيبر ، حين جَاءَ دِحْيَةَ فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ قَالَ : ” أَذْهَبَ فَخَذَ جَارِيَةً “ فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُجَيْبٍ فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَعْطِنِي دِحْيَةَ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُجَيْبٍ سَيِّدَةَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ قَالَ : ” ادْعُوهُ بِهَا “ فَجَاءَ بِهَا فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ” خَذْ جَارِيَةً مِنْ

مع عدم وجود المعارض؛ ولأن الأصل عدم المنع، والأصل في العقود الحل فيؤخذ بهذا الأصل ولا يعدل عنه إلا بدليل صحيح ولا دليل على المنع؛ ولأن في هذا القول تحقيق لمقاصد شرعية عظيمة، وفي المنع تضيق على بعض أوجه البر والخير. والله - تعالى - أعلم.

المطلب الثالث: حكم الإبراء من الدين المجهول

تعريف الإبراء في اللغة والاصطلاح:

الإبراء لغة: من البراءة وهي التباعد من الشيء ومزايته (تاج العروس، للزبيدي: 145/1، والمعجم الوسيط: 46/1). جاء في معجم مقاييس اللغة (معجم مقاييس اللغة، 236/1): "برأ الباء والراء والهزمة أصلاً إليهما ترجع فروع الباب أحدهما الخلق.. والأصل الآخر التباعد من الشيء ومزايته.. ومن ذلك قولهم برئت إليك من حقك.. وكذلك برأت شريكي وأبرأت من الدين والضمان".

واصطلاحاً: فهو حط وتنزيل قسم من الحق الذي في ذمة شخص، أو كله (درر الحكام شرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر: 4/67).

بيان مشروعية الإبراء، وأنه من عقود الإحسان والتبرع: وردت أدلة كثيرة في مشروعية الإبراء، والترغيب فيه، وأنه من فضائل الأعمال ومحاسن الأخلاق، وأن المبرئ له الأجر الكبير عند الله لما قام به من عمل المعروف والإحسان والبر، فالإبراء يحصل به خلو الذمة من الحقوق والواجبات، وهو مقصد عظيم من مقاصد الشريعة.

ومن الأدلة على مشروعية الإبراء ما يلي: - قوله تعالى: "وَمَنْ أَدَّاهُ إِلَى مِيسِرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (سورة البقرة، آية رقم: 280).

فقوله تعالى: "وَأَنْ تَصَدَّقُوا" المراد به إسقاط الدين عن المدين المعسر، وإبرائه منه. قال ابن العربي: "قال علماؤنا: الصدقة على المعسر قربة وذلك أفضل عند الله من إنظاره إلى الميسرة" (أحكام القرآن: 326/1).

- قوله تعالى: "وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا" (سورة النساء، آية رقم: 4). ففي هذه الآية أمر الله تعالى الأزواج بإعطاء الزوجة حقها من الصداق إلا إن تنازلت عن صداقها أو عن بعضه لزوجها.

- قوله تعالى: "لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ" (236) "وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (سورة البقرة، الآيات: 236، 237). ففي هذه الآية أمر الله تعالى الأزواج بإعطاء الزوجة المطلقة حقها من المهر، إلا إن عفت وتنازلت وأبرأت زوجها من الدين الذي في ذمته لها.

- حديث عبد الله بن أبي قتادة أن أبا قتادة طلب غريمًا له فتواري عنه ثم وجدته فقال إني معسر. فقال الله قال الله. قال فإني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّهَهُ اللَّهُ مِنْ كَرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلْيُنْفَسْ عَنْ مُعْسِرٍ أَوْ يَضَعْ عَنْهُ" (أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب: في إنظار المعسر 1196/3).

أبو بكر مرة ثم قال لي عُدَّهَا فَعَدَّدْتُهَا فَإِذَا هِيَ خَمْسَمِائَةٌ فَقَالَ خُذْ مِثْلَيْهَا. ووجه الدلالة منه: أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر جابراً أنه سيهبه مالا، ولم يحدد له هذا المال، وهذا يدل على أن الهبة مبناه على التسامح والتيسير. ونوقش: بأن هذا وعد وليس هبة، والوعد ليس فيه تملك بخلاف الهبة.

5- ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فكننت على بكر صعب لعمر فكان يغليني فيقدم أمام القوم فيزجره عمر ويرده ثم يتقدم فيزجره عمر ويرده فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر: "بغنيه" قال هو لك يا رسول الله قال بغنيه فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم "هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت" (أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: ما ذكر في الأسواق 745/2). ووجه الدلالة منه: أن النبي صلى الله عليه وسلم وهب المبيع قبل قبضه، والتصرف في المبيع قبل القبض منه، ولكن في هذا الحديث جاز ذلك لأنه عقد تبرع، فدل على أن التبرعات يعتقر فيها ما لا يعتقر في المعاوضات.

6- أن الأصل في العقود الصحة، ولا يحكم بالفساد إلا بدليل ولا دليل، والقياس على منع الغرر في البيع غير مسلم؛ لأن البيع من عقود المعاوضات والغرر في العقد يلحق الضرر بأحد المتعاقدين، ولذا منع منه، أما الغرر في الهبة فلا يضر؛ لأنها إحسان صرف لا يقصد به تنمية المال كالصدقة والهبة والإبراء فإن هذه التصرفات لا يقصد بها تنمية المال، بل إن فاتت على من أحسن إليه بها لا ضرر عليه فإنه لم يبذل شيئاً بخلاف القسم الأول إذا فات بالغرر والجهالات ضاع المال المبذول في مقابلته فاقتضت حكمة الشرع منع الجهالة فيه، أما الإحسان الصرف فلا ضرر فيه فاقتضت حكمة الشرع وحثه على الإحسان التوسعة فيه بكل طريق بالمعلوم والمجهول (الفروق، للقرافي: 277/1).

7- أن القول بالجواز فيه تحقيق لمقصد عظيم من مقاصد الشريعة، وهو بذل المال على وجه التبرع والإحسان، حيث توارثت النصوص الشرعية في الحث على ذلك، والقول بالمنع فيه تضيق ومنع لما حرص الشارع على إيجاده.

8- أن العلل الموجبة للمنع في المعاوضات غير موجودة في التبرعات، فالقول بالجواز لا يؤدي إلى الشحناء والبغضاء، وليس فيه أكل لمال الغير بالباطل، ولا يوصل إلى الظلم المحرم شرعاً.

القول الثالث: أن الجهل من الواهب يمنع الصحة، دون جهل الموهوب له. وهو قول في مذهب الحنابلة (المغني، لابن قدامة: 384/5، والإنصاف، للمرداوي: 132/7).

ودليل هذا القول: "أن الجهل إذا كان في حق الواهب منع الصحة لأنه غرر في حقه وإن كان من الموهوب له لم يمنعها لأنه غرر في حقه فلم يعتبر في حقه العلم بما يوهب له كالموصى له" (المغني، لابن قدامة: 384/5).

وأجيب: بأن الغرر مع وجوده في هبة المجهول إلا أنه لا يضر؛ لأن الأدلة جاءت في منع الغرر في عقود المعاوضات؛ لأن الغرر فيها يفضي الخصومة والمنازعة فيمنع، أما في التبرع فلا يفضي إلى ذلك فيجوز.

الترجيح: الراجح لدي - والله أعلم - القول الثاني، وهو القول بأن الجهالة في الهبة لا تضر؛ وذلك لصحة الأحاديث الدالة على الجواز،

مما يشغلها ، وهو إحسان من صاحب الدين ، وإذا انتفت العلة زال الحكم .

القول الثاني : أن الإبراء صحيح ، وبه قال الحنفية (الفتاوى الهندية : 384/4 ، ودرر الحكام شرح مجلة الحكام ، لعلي حيدر : 388/2)، والمالكية (الخرشي على مختصر خليل : 99/6 ، ومواهب الجليل : 241/7)، والحنابلة (كشاف القناع : 304/4 ، ومطالب أولي النهى : 342/3).

أدلة هذا القول :

- 1- حديث الرجلين الذين جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بختصمان في مواريث قد درست بينهما ، وليس لهما بينة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أما إذ قلتما ، فأذهبا فاقتما ، ثم توخبا الحق ، ثم استهما ، ثم ليخل كل واحد منكما صاحبه" (سبق تخريجه) ووجه الدلالة منه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كل واحد منهما أن يبرئ صاحبه من حقه المجهول .
- 2- أن الإبراء إسقاط فصح مع الجهالة ، فهو كالإعتاق والطلاق (المعني ، لابن قدامة : 385/5).
- 3- أن ما لا يفتقر إلى التسليم يصح مع الجهالة ، وما يفتقر إلى التسليم لا يصح مع الجهالة كالبيع فلما كان الإبراء لا يفتقر إلى التسليم صح في المجهول (الحاوي الكبير ، للماوردي : 272/5).
- 4- " أن الحاجة داعية إلى تبرئة الذمة ، ولا سبيل إلى العلم بما فيها ، فلو وقف صحة البراءة على العلم ، لكان سداً لباب عفو الإنسان عن أخيه المسلم ، وتبرئة ذمته " (المعني ، لابن قدامة : 385/5).

الترجيح :

الراجح فيما يبدو لي - والله أعلم - القول الثاني ، وهو القول بأن الإبراء يصح ولو كان الدين مجهولاً ؛ لقوة ما استدلل به أصحاب هذا القول وسلامته من المناقشة ، في حين نوقشت أدلة القول الآخر ؛ ولأن الإبراء يتحقق به مقاصد شرعية عظيمة كخلو الذمة من الديون ، وقطع الخصومات ، وتفريغ الكربات.

المطلب الرابع : الوصية بالمجهول

تعريف الوصية في اللغة والاصطلاح :

الوصية لغة : أوصى الرجل ووصاه عهد إليه ، وقيل : من باب وصيت الشيء بالشيء أصبه أي : وصلته (المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده : 394/8 ، والمصباح المنير ، للفيومي : 662/2).

واصطلاحاً : تملك مضاف لما بعد الموت بطريق التبرع سواء كان ذلك في الأعيان أو في المنافع (البحر الرائق : 459/8 ، ومواهب الجليل : 513/8).

أدلة مشروعية الوصية :

الوصية مشروعية بالاتفاق ، قال النووي (تهذيب الأسماء واللغات : 365/3) : " دلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة متعاضدة على أصل الوصية " .

وأدلة مشروعية الوصية وبيان فضلها كثيرة ، ومنها قوله تعالى : " مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ " (سورة النساء ، جزء من الآية رقم : 11)، وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : كَانَ

- حديث عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه أنه تقاضى ابن أبي حذرد دينا كان له عليه في عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم- وهو في بيته فخرج إليهما رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حتى كشف سبجف (السجف : الستر ، وقيل : لا يسمى سبجفا إلا إذا كان مشقوق الوسط) حُجْرَتِهِ وَنَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ فَقَالَ : " يَا كَعْبُ " . فَقَالَ لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ . قَالَ كَعْبُ قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- " قُمْ فَأَقْضِهِ " (أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب : التقاضي والملازمة في المسجد 99/1 ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب : استحباب الوضع من الدين 1192/3).

- حديث حذيفة رضي الله عنه قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- " تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَقَالُوا أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا قَالَ لَا . قَالُوا تَذَكَّرَ . قَالَ كُنْتُ آدَابِينَ النَّاسِ فَاِمْرُؤُا فِتْيَانِي أَنْ يُظْطَرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمُوْبِرِ - قَالَ - قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَجَوَّزُوا عَنْهُ " (أخرجه مسلم في كتاب المساقاة ، باب : فضل انتظار المعسر 1194/3).

اختلاف الفقهاء في الإبراء من الدين المجهول :

صورة المسألة : إذا أقرض شخص آخر مبلغاً من المال ، ونسي المقرض أو كلاهما قدر الدين الواجب في الذمة ، فقال المقرض : أبرأتك من كل المال الذي في ذمتك لي ، فهل يصح هذا الإبراء والإسقاط أم لا ، اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن الإبراء غير صحيح ، وبه قال الشافعية (إعانة الطالبين : 152/3 ، وحاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب : 30/3). وطريق الإبراء من المجهول عند الشافعية أنه يذكر عدداً يتحقق أنه يزيد على قدر الدين كمن لا يعلم هل له عليه خمسة أو عشرة فيبرئه من خمسة عشر مثلاً. انظر : مغني المحتاج : 202/2).

أدلة هذا القول :

1- حديث أبي هريرة قال قال نهي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر (سبق تخريجه). ووجه الدلالة منه : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر ؛ والإبراء مع الجهل بقدر المال نوع من الغرر فيحرم (الحاوي الكبير ، للماوردي : 272/5) .

وأجيب : بأن الحديث في المعاضات التي يفضي الغرر فيها إلى الخصومة والشقاق ، وضياح الحقوق ، أما الإبراء فهو تبرع من المبرئ ولا يترتب على الجهل بقدر المال ضياح حقوق أو ظلم لأحد المتعاقدين .

2- أن الإبراء من الدين تملك ، فيجب العلم بقدر المال كالبيع . وأجيب : بعدم التسليم بأن الإبراء تملك بل هو إسقاط كالإعتاق ، فقياسه على البيع غير مسلم (المعني ، لابن قدامة : 385/5) .

3- أن الجهالة المعفو عنها هي الجهالة التي لا يمكن الاحتراز منها كأساس الدار ، أما الجهالة التي يمكن الاحتراز منها فلا يعفى عنها ، فلما أمكن الاحتراز من الجهالة في الإبراء وجب أن تكون مانعة من الصحة (الحاوي الكبير ، للماوردي : 273/5). وأجيب : بأن الجهالة تمنع الصحة في عقود المعاضات لما يترتب على ذلك من الظلم ، أما في الإبراء فلا يوجد ظلم ، بل فيه خلو الذمة

ثالثاً - الغرر يجوز للحاجة ، وإذا كان تركه يفضي إلى مفسدة ومشقة أشد .
 رابعاً - الغرر يجوز إذا تابعاً لغيره ، وأنه يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً .
 خامساً - الغرر إذا كان يسيراً لم يضر .
 سادساً - أن عقود التبرعات تختلف في طبيعتها عن حقوق المعاوضات ، فالمعاوضة تقوم على أساس المنفعة المتبادلة ، أما التبرعات فهي إحسان وتفضل من المتبرع .
 سابعاً - الغرر غير مؤثر في عقود التبرعات ؛ لأنها تبرع وإحسان ، والغرر فيها لا يفضي إلى المشاحة والمخالصة .
 ثامناً - الجهالة في الهبة لا تضر ، فلو وهب شخص لآخر مالا من غير تعيين جاز ذلك .
 تاسعاً - الإبراء مع الجهل بقدر الدين يصح ، لما في ذلك من إبراء للذمم وإسقاط للديون .
 عاشراً - الوصية تصح مع الجهالة ؛ فلو أوصى شخص لآخر بجزء من ماله صح ذلك ، ولو لم يحدد القدر والنوع .

” تلك أهم نتائج البحث المستخلصة من خلال هذه الدراسة “

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.
 إبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي. 1400 هـ. المبدع في شرح المقنع لابن مفلح. بيروت: المكتب الإسلامي.
 ابن العربي. محمد بن عبد الله الأندلسي المالكي. أحكام القرآن. بيروت: دار الكتب العلمية.
 أبي الوليد بن رشد القرطبي. البيان والتحصيل لابن رشد الحفيد. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
 أبي بكر مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني. بيروت: دار الكتب العلمية.
 أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي. 1392 هـ. شرح النووي على مسلم. الطبعة الثانية. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
 أحمد بن إدريس القرافي المالكي. للقرافي. أنوار البروق في أنواع الفروق المعروف بـ: ” الفروق “. بيروت: عالم الكتب.
 أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي. 1399 هـ. شرح معاني الآثار للطحاوي. تحقيق: محمد زهري النجار. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.
 أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني. الفتاوى الكبرى لابن تيمية. بيروت: دار الكتب العلمية.
 أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني. القواعد النورانية الفقهية لابن تيمية. تحقيق: محمد حامد الفقي. 1399 هـ. بيروت: دار المعرفة.
 إسماعيل بن حماد الجوهري. 1399 هـ. الصحاح للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الثانية. بيروت: دار العلم للملايين.
 بدر الدين بن محمد بهادر الزركشي الشافعي. المنتور في القواعد الفقهية للزركشي. الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية.
 تمام بن محمد الرازي. الفوائد للرازي. تحقيق: حمدي السلفي. الرياض: مكتبة الرشد.
 زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري الشافعي. شرح البهجة لأنصاري. المطبعة الميمنية .
 زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري الشافعي. أسنى المطالب شرح روض الطالب. بيروت: دار الكتاب الإسلامي.
 زيلعي. فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي. تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق. بيروت: دار المعرفة.

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْذِبُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعِ أَشَدِّ بِي فَقُلْتُ إِنِّي قَدْ بَلَغْتُ بِي مِنَ الْوَجَعِ وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرْتَبِي إِلَّا ابْنَةُ أَفَاتَصِدَّقَ بِثُلُثِي مَالِي قَالَ : ” لَا “ ، فَقُلْتُ بِالشُّطْرِ فَقَالَ ” لَا “ ، ثُمَّ قَالَ : ” الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَبِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ “ (أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ، باب: رثي النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن خوله 435/1 ، ومسلم في كتاب الوصية، باب : الوصية بالثلث 1250/3).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ” مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُوَصَّى فِيهِ يَبِيتُ ثَلَاثَ لَيَالٍ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ “ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مُذْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي “ (أخرجه البخاري في كتاب الوصايا ، باب : الوصايا 1005/3 ، ومسلم في كتاب الوصية 1250/3).

حكم الوصية بالمجهول :

اتفق الفقهاء من الحنفية (بدائع الصنائع : 68/5 ، والبحر الرائق : 472/8) ، والمالكية (المنتقى شرح الموطأ : 174/6 ، والتاج والإكليل : 531/8 ، وشرح مختصر خليل ، للخرشي : 182/8) ، والشافعية (الحاوي ، للماوردي : 538/7 ، والوسيط ، للغزالي : 416/4 ، والمجموع شرح المهذب ، للنووي : 229/9) ، والحنابلة (الإنصاف ، للمرداوي : 255/7 ، والمبدع ، لابن مفلح : 51/6) . على أن الجهالة لا تضر في الوصية ، فمن أوصى بشاة من غنمه ، أو سيارة من سياراته ، أو بثوب من أثوابه من غير تعيين ، أو قال : لفلان جزء من مالي ، فوصيته صحيحة ، ولا تضر جهالة الموصي به .
 قال ابن تيمية : ” ولو وصى لمعين إذا فعل فعلاً أو وصى لمطلق موصوف فكل من الوصيتين جائز باتفاق الأئمة فإنهم لا يميزون في جواز الوصية بالمجهول “ (الفتاوى الكبرى : 49/4 ، ومجموع الفتاوى : 320/31) .

واستدلوا على الجواز بأدلة ، منها:

- أن الوصية كالإرث ، والإرث لا تضره الجهالة فكذلك الوصية ، ولذا قيل : الوصية أخت الميراث (البحر الرائق ، لابن نجيم : 511/8 ، والمجموع شرح المهذب ، للنووي : 418/15 ، والمغني ، لابن قدامة : 92/6) .
- أن الله - تعالى - أعطى عبده ثلث ماله في آخر عمره وقد لا يعرف حينئذ ثلث ماله لكثرة أو غيبته أو غيرهما فدعت الحاجة إلى تجويز الوصية بالمجهول (شرح البهجة : 7/4 ، وأسنى المطالب : 35/3).

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة العلمية حول موضوع: { أحكام الغرر في عقود التبرعات ” دراسة فقهية مقارنة “ } ، يُمكن القول بأن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة ، هي :

- أولاً - الغرر محرم في الشريعة لاشتماله على جملة من المفساد الشرعية .
- ثانياً - المقصود بالغرر هو ما اشتمل على نوع من المخاطرة ، ولا يدري الإنسان يحصل له ما يريد أم لا .

محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. لسان العرب لابن منظور. الطبعة الأولى. بيروت: دار صادر.

محمد بن مفلح بن محمد المقدسي الحنبلي. الفروع: لمحمد بن مفلح بن محمد المقدسي الحنبلي. بيروت: عالم الكتب.

محمد بن يوسف العبدري (المواق) المالكي. التاج والإكليل لمختصر خليل. بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد مرتضى الزبيدي. تاج العروس من جواهر القاموس. دار مكتبة الحياة.

محمود بن عمر الزمخشري. الفائق في غريب الحديث للزمخشري. تحقيق: علي محمد البجاوي. محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية. دار المعرفة.

محي الدين يحيى بن شرف النووي. المجموع شرح المهذب للنووي. جدة: مكتبة الإرشاد.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد. توزيع وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

منصور بن يونس البهوتي الحنبلي. كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتي. بيروت: دار الكتب العلمية.

مصطفى أحمد الزرقاء. 1387 هـ. المدخل الفقهي العام للزرقاء. الطبعة العاشرة. بيروت: دار الفكر.

موفق الدين عبد الله بن أحمد (ابن قدامة) الحنبلي. 1405 هـ. المغني لابن قدامة. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر.

نظام الدين البلخي الحنفي. الفتاوى الهندية: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي الحنفي. بيروت: دار الفكر.

نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. 1412 هـ. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي. بيروت: دار الفكر.

يحيى بن شرف النووي. الطبعة الثانية. 1405 هـ. روضة الطالبين للنووي. بيروت: المكتب الإسلامي.

Abdel Wadoud Mustofa Moursi Al-Saudi
Jabatan Syariah
Fakulti Pengajian Islam
Universiti Kebangsaan Malaysia
43600 UKM Bangi
Selangor D. E.
MALAYSIA

زين الدين بن إبراهيم (ابن نجيم) الحنفي. البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم. دمشق: دار الكتاب الإسلامي.

سليمان بن محمد البجيرمي. حاشية البجيرمي على المنهج للبجيرمي. القاهرة: دار الفكر العربي.

شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي. الذخيرة للقرافي. 1994. تحقيق: محمد بو خيزة. الطبعة الأولى. دار الغرب الإسلامي.

علي الصعدي العدوي المالكي. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب. بيروت: دار الفكر.

علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري. المحلى بالآثار لابن حزم. بيروت: دار الفكر.

علي بن سليمان بن أحمد المرادوي الحنبلي. الإنصاف للمرادوي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

علي بن محمد بن حبيب الماوردي. الحاوي في فقه مذهب الإمام الشافعي للماوردي. تحقيق: علي معوض. عادل عبد الموجود. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.

علي بن محمد بن علي الجرجاني. 1405 هـ. التعريفات للجرجاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتاب العربي.

مبارك بن محمد بن الأثير الجزري. 1399 هـ. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي. محمود محمد الطناحي. بيروت: دار الفكر.

محمد بن أبي بكر الزرعي ابن قيم الجوزية. إعلام الموقعين عن رب العالمين. بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي. بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد. بيروت: دار الفكر.

محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي. 1372 هـ. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي. تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني. الطبعة الثانية. القاهرة: دار الشعب.

محمد بن أمين بن عمر (ابن عابدين) الحنفي. رد المحتار على الدر المختار "حاشية ابن عابدين". بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد بن عبد الله الخرشني المالكي. شرح مختصر خليل للخرشي. بيروت: دار الفكر.

محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي. المبسوط للسرخسي. بيروت: دار المعرفة.

محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الحطاب) المالكي. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطاب. بيروت: دار الفكر.

محمد بن محمد بن محمد الغزالي. 1417 هـ. الوسيط في المذهب لأبي حامد الغزالي. تحقيق: أحمد محمود إبراهيم. محمد محمد تامر. الطبعة الأولى. القاهرة: دار السلام.

